

Distr.
LIMITED

A/51/L.23
20 November 1996

الجمعية العامة



ORIGINAL: ARABIC

الدورة الحادية والخمسون
البند ١٥٩ من جدول الأعمال

إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي

الجمهورية العربية الليبية: مشروع قرار

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، خاصة تلك التي تدعو إلى إنماء العلاقات الودية بين الدول وتحقيق التعاون لحل المسائل ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ تستذكر قراراتها العديدة التي دعت فيها المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لإنهاء التدابير الاقتصادية القسرية،

وإذ يساورها قلق بالغ لسن قوانين اقتصادية قسرية تتجاوز الحدود الإقليمية مما يخالف قواعد القانون الدولي ومقاصد الأمم المتحدة وأهدافها،

وإذ ترى أن الإسراع بوضع حد لهذه التدابير يعد تجاوبا مع مقاصد الأمم المتحدة وأهدافها والأحكام ذات الصلة بإتفاقية منظمة التجارة العالمية،

١ - تعيد تأكيد الحق غير القابل للتصرف لكل دولة في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وفي اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تراه أكثر ملاءمة لرفاه شعبها وفقا لخططها وسياساتها الوطنية؛

٢ - تدعو إلى الإنهاء الفوري للقوانين الإنفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية وتفرض عقوبات على شركات وأشخاص تابعين لدول أخرى؛

٣ - تدعو كافة الدول إلى عدم الاعتراف بما تفرضه دولة من جانب واحد من تدابير اقتصادية قسرية أو تشريعات تتجاوز حدود إقليمها؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين؛

٥ - تقرر أن تدرج في جدول أعمال الدورة الثانية والخمسين بنداً بعنوان "إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي".
